العدد3 No 3
2026 ايار May2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

إدارة التنوّع الثقافي في المدن الإسلامية المبكرة: قراءة حضارية في آليات التعايش والتنظيم الاجتماعي

م. م. بيان نجم عبد
جامعة القادسية / كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة
Bayan.Najem@qu.edu.iq

الملخص:
تستكشف هذه الدراسة الآليات الحضرية التي استُخدمت لإدارة التنوع الثقافي والإثني والديني في المدن الإسلامية المبكرة، مثل الكوفة والبصرة والفسطاط وبغداد، خلال عصور التأسيس والتوسع الأولى، وتهدف إلى تقديم قراءة متكاملة لفلسفة التنظيم الاجتماعي التي مكّنت تلك الكيانات الحضرية الناشئة من تحويل تعقيداتها الديموغرافية الهائلة من مصدر محتمل للتوتر إلى عنصر قوة وازدهار، تركز الدراسة على تحليل الطبيعة المركبة للنظام الذي وازن بين أطر قانونية وفكرية راسخة مستمدة من مفهوم الذمة وقيم العدل والإحسان، وتجسيدها العملي عبر شبكة معقدة من المؤسسات الإدارية والقضائية والاقتصادية، كما تبحث في انعكاسات تلك الرؤية على النسيج العمراني العضوي، الذي تجلى في نموذج الحارات المترابطة، والذي وفّر مساحة للخصوصية والهوية الجماعية دون عزلة تامة، وذلك من خلال ربطها بفضاءات عامة مركزية مثل المسجد الجامع والسوق الكبير، وتحلل الدراسة أيضاً المجالات اليومية للتفاعل داخل تلك الفضاءات المشتركة، التي شملت الأسواق والحمامات والمقاهي، وكيف نسجت علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية متشابكة بين مختلف المكونات السكانية، فمن خلال تتبع تلك الآليات في مستوياتها الفكرية والمؤسسية والمكانية والتفاعلية، تسعى الدراسة للكشف عن العقلية التنظيمية التي حكمت تلك المدن، والتي استطاعت، إلى حد كبير، صياغة هوية حضرية جامعة ومشتركة، دون أن تلغي التعددية الغنية التي شكلت أساس نسيجها المجتمعي، مقدمةً بذلك فهماً أعمق لتجربة تاريخية فريدة في إدارة التعقيد البشري والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: إدارة التنوع، الحضارة الإسلامية، العمران الإسلامي، التعايش الاجتماعي، المؤسسات الحضرية.

Managing Cultural Diversity in Early Islamic Cities: A Civilizational Reading of Mechanisms for Coexistence and Social Organization

A.L. Bayan Najm ‘Abd
University of Al-Qadisiyah / College of Physical Education and Sports Sciences
Bayan.Najem@qu.edu.iq

Abstract:

This study explores the urban mechanisms employed to manage cultural، ethnic، and religious diversity in early Islamic cities، such as Kufa، Basra، Fustat، and Baghdad، during their foundational and expansion periods. It aims to provide a comprehensive reading of the social organization philosophy that enabled these nascent urban entities to transform their immense demographic complexities from a potential source of tension into an element of strength and prosperity. The research focuses on analyzing the composite nature of a system that balanced established legal and intellectual frameworks، derived from the concept of Dhimma and the values of justice and beneficence، with their practical embodiment through a complex network of administrative، judicial، and

economic institutions. It also investigates the reflections of this vision on the organic urban fabric، manifested in the model of interconnected neighborhoods (Harat)، which provided space for privacy and collective identity without complete isolation، achieved by linking them to central public spaces such as the main mosque (Jami') and the grand market (Suq). Furthermore، the study analyzes the daily spheres of interaction within these shared spaces، which included markets، public baths، and coffeehouses، and how they wove intricate economic، social، and cultural relationships among the diverse population components. By tracing these mechanisms across their intellectual، institutional، spatial، and interactive levels، the study seeks to uncover the organizational mindset that governed these cities. This mindset succeeded، to a large extent، in formulating an inclusive and shared urban identity without erasing the rich plurality that formed the foundation of its societal fabric، thereby offering a deeper understanding of a unique historical experience in managing human and social complexity.

Keywords: Diversity Management، Islamic Civilization، Islamic Urbanism، Social Coexistence، Urban Institutions.

المقدمة:

تشكّل المدن الإسلامية المبكرة حقلاً خصباً لإعادة القراءة الحضارية، إذ مثلت تجسيداً عملياً لتعقيدات النسج الاجتماعي في إطار دولة الإسلام الناشئة، فقد استقطبت مراكز حضرية كالبصرة والكوفة والفسطاط والقيروان وقبلها المدينة المنورة، تدفقات سكانية متباينة الأصول الإثنية واللغوية والدينية، وهو ما فرض تحدياً تنظيمياً بالغ الدقة تمثل في صياغة آليات قادرة على إدارة ذلك التنوع الثري والحفاظ على تماسك الجسم الاجتماعي، وسيتم خلال هذا البحث معالجة تلك الآليات من خلال عدسة حضارية شاملة، تحاول استنطاق النماذج التاريخية لا كمجرّد أحداث ولّى زمانها، بل كتجارب إنسانية كشفت عن تصورات عميقة للتعايش والتنظيم، فالمدينة الإسلامية لم تكن مجرد حيّز مكاني، بل كانت كائناً حياً تنبض في شراييه مفاهيم المواطنة المبكرة، والذمة العقدية، والنظام الحرفي، والتقسيم العمراني "حارات السكن"، والتي تشكل في مجموعها إطاراً مرناً للتكامل الوظيفي، إضافة لتتبع مظاهر هذا التنظيم في الحياة اليومية، من خلال أنماط السكن وتراتبية والوظائف العامة وتوزيع الأدوار الاقتصادية، وإدارة الشؤون الدينية للطوائف غير المسلمة ضمن النسق العام للمدينة، كما سيتم تسليط الضوء على الدور المركزي للمؤسسات المجتمعية كالمسجد والسوق والحمام والدور، في تشكيل نسيج العلاقات الاجتماعية الذي تجاوز الانتماءات الضيقة، وبذلك، يسعى البحث إلى تقديم قراءة تستعيد الروح التنظيمية التي حكمت تلك المدن، وتكشف عن العقلية الإدارية التي استطاعت، إلى حد كبير، تحويل التعددية من تحدٍ محتمل إلى مصدر لقوة المجتمع وثرائه الحضاري.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في سعيه لاستعادة النماذج التاريخية للمدن الإسلامية المبكرة بوصفها مختبرات حية لإدارة التنوّع الثقافي بنجاح، ففي ظل التحديات المعاصرة المرتبطة بالعولمة والهجرة والعلاقات بين المكونات المجتمعية المختلفة، يقدم البحث رؤية تاريخية معمّقة يمكن أن تساهم في إثراء النقاشات الحالية حول التعايش والاندماج الاجتماعي، كما يسدّ البحث فراغاً في الدراسات الحضارية التي غالباً ما تركّز على الجوانب السياسية أو العسكرية، متجاهلةً البنى الاجتماعية الداخلية والآليات التي حافظت على تماسك المجتمعات التعدّدية واستقرارها لفترات طويلة.

هدف البحث:
يهدف البحث بشكل عام للكشف عن الآليات الحضارية الفكرية والتنظيمية والمكانية التي وظّفتها المدن الإسلامية المبكرة لإدارة تنوعها، وتحليل كيفية تفعيل تلك الآليات لضمان التعايش والانسجام الاجتماعي، ويسعى من خلال ذلك إلى بناء نموذج تحليلي يفسر فلسفة التنظيم الاجتماعي التي حكمت الفضاء الحضري الإسلامي في عصوره التأسيسية.

مشكلة البحث:
تتمحور مشكلة البحث الرئيسية حول وجود فجوة معرفية فيما يتعلق بالآليات العملية والمؤسسية الملموسة التي اعتمدتها المدن الإسلامية المبكرة لتنظيم تنوعها الثقافي والإثني والديني الهائل، فكيف استطاعت تلك الكيانات الحضرية الناشئة تحويل التنوع من مصدر محتمل للتوتر والفرقة إلى رافد أساسي لقوتها وحيويتها الحضارية وازدهارها الاجتماعي والاقتصادي؟ هذا هو التساؤل الجوهري الذي يحاول البحث الإجابة عنه.

السؤال الرئيسي:
ينطلق البحث من سؤال رئيسي هو: ما هي الآليات الحضارية التي اعتمدتها المدن الإسلامية المبكرة لإدارة تنوّعها الثقافي وضمان التعايش والتنظيم الاجتماعي؟

الأسئلة الفرعية:
١. كيف انعكست فلسفة إدارة التنوع على البنى العمرانية والتخطيطية لتوزيع الحارات والأحياء والساحات العامة؟
٢. ما الدور الذي لعبته المؤسسات المجتمعية العامة والخاصة كالمسجد، والسوق، والحمام، والدور، في خلق قنوات للتفاعل ونسج العلاقات بين المكونات المختلفة؟
٣. كيف تم تنظيم العلاقة بين الأغلبية المسلمة والأقليات الدينية أهل الذمة على مستوى الممارسات اليومية والحقوق والواجبات ضمن النسق الحضري المشترك؟
٤. ما الإطار الفكري الذي شكل الأساس النظري لتلك الآليات التنظيمية؟

منهج البحث:
يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال جمع المادة التاريخية من المصادر الأولية المتنوعة مثل كتب التاريخ العام والبلدانيات والتراجم والأدب وكتب الرحلات، بالإضافة إلى المصادر الثانوية والأبحاث الأكاديمية الحديثة، وسيتم استخدام منهج التحليل الحضاري الذي يدرس الظاهرة في تكامل أبعادها المادية، والتنظيمية والفكرية، كما ستستعين الدراسة بأداة المنهج المقارن عند عرض نماذج مختارة من المدن الإسلامية المبكرة، لإبراز أوجه التشابه والاختلاف في تجاربها، وسيتم تحليل البيانات لفهم آليات التفاعل الاجتماعي وقواعده ضمن إطاره الزمني والمكاني الخاص، مما يتيح تقديم قراءة شاملة تستجيب للطبيعة الحضارية المتكاملة لموضوع الدراسة.

المبحث الأول: الأطر الفكرية والمؤسسية الحاكمة لإدارة التنوع

المطلب الأول: الأسس الفكرية والقانونية لإدارة التنوع
تشكّل عملية استنطاق الأسس الفكرية والقانونية التي نظّمت التنوع الثقافي في المدن الإسلامية المبكرة مدخلاً جوهرياً لفهم متانة ذلك البناء الحضاري، إذ لم تكن تلك الأسس مجرد ردود فعل ظرفية على واقع التعدد، بل كانت نتاجاً لتفاعل خلاق بين المبادئ الواردة في النصوص المؤسِسة "القرآن الكريم والسنة النبوية" وبين الواقع المعقّد للمجتمعات المفتوحة التي دخلت في دولة الإسلام، ولم يكن جوهر التفاعل إلغاءً للاختلاف، بل إعادة تنظيم له ضمن نسق جامع يعترف به ويضبطه قانونياً وأخلاقياً، بحيث يتحول من مصدر محتمل للتصدع إلى عنصر إثراء واستقرار، فيكمن التحليل هنا في تتبع كيفية تحول المفاهيم

المجردة إلى أنظمة حية تحكم العلاقات اليومية بين ملايين البشر من أصول شتى، ويمكن اعتبار مفهوم "أهل الذمة" النواة الصلبة لذلك النظام القانوني، فأصبح عقداً اجتماعياً وسياسياً ملزماً يتأسس على مبدأ المقابلة بين الولاء والحماية[1]، ففي مقابل اعتراف غير المسلمين بالسيادة السياسية للإسلام ودفعهم الجزية رمزاً لتلك السيادة ومساهمة في أعباء الدفاع والأمن[2]، ضمنت الدولة لهم حماية دمائهم وأعراضهم وأموالهم وحريتهم الدينية وممارسة شعائرهم، والعقد لم يكن موحداً أو جامداً، بل تفاوت في شروطه التفصيلية من عصر إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، مما يدل على مرونته العملية وطابعه التفاوضي في كثير من الأحيان، فعقد النبي محمد صلى الله عليه وسلم مع يهود المدينة في "صحيفة المدينة" كان أول تجسيد عملي لذلك النموذج، حيث أقر بكون يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لهم دينهم وللمسلمين دينهم[3]، موثقاً بذلك تحالفاً سياسياً دفاعياً وليس اندماجاً دينياً، وفي المقابل، تظهر "العهدة العمرية" التي تنسب لعمر بن الخطاب نموذجاً أكثر تنظيماً وتفصيلاً للحياة داخل المدن الإسلامية المفتوحة عنوة كبيت المقدس، حيث رسمت حدوداً واضحة للتعايش، منها الامتناع عن بناء كنائس جديدة أو إظهار الصلبان والشرب في الطرقات العامة[4]، وهي شروط تحمل في طياتها رؤية للفضاء العام الإسلامي مع ضمان الحق في الممارسة الدينية في الفضاء الخاص، ويبرز التحليل هنا أن تلك الشروط، بغض النظر عن دقة نسبتها، تعكس سعياً لخلق هوية بصرية واجتماعية مميزة للمدينة الإسلامية، مع الإقرار الكامل بوجود جماعات أخرى داخلها، وهو توازن دقيق بين التأكيد على الهوية السائدة وعدم إلغاء هويات الآخرين، ولم تخرج تلك الأسس عن الإطار الأخلاقي العام للإسلام الذي يقدّس العدل والإحسان باعتبارهما قيماً كبرى، فالنصوص القرآنية كقوله تعالى:(لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)[5]، وشواهد السنة العديدة في التعامل بالمعروف مع غير المسلمين، أسست لسلوك يتجاوز الحد الأدنى القانوني إلى فضاء الرحمة والاعتراف بالإنسانية المشتركة، فذلك المزيج بين الإلزام القانوني والتوجيه الأخلاقي هو ما منح النظام مرونته وقوته، إذ كان الحاكم أو القاضي ملزماً بتطبيق العدل، ومستحثاً بمبدأ الإحسان، ولهذا نجد في المصادر التاريخية وقائع كثيرة تُظهر تدخل الأئمة والخلفاء لإنصاف غير المسلمين، كرواية إنصاف الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، للنصراني الذي استعاد درعه بعد أن وجده معه، وقد أصبحت تلك القصة نموذجاً ساطعاً في العدل والحكمة القضائية، إذ رفض الإمام - وهو الخليفة - أن يقبل بالدرع كدليل ملكيته حتى يشهد له الحسن والحسين عليهما السلام، مع قدرته على الحكم بذلك، مما أثار إعجاب النصراني ودفعه للإعلان عن إسلامه إعجاباً بإنصاف الإمام وعدله[6]، كما أن استمرار وجود مجتمعات مسيحية ويهودية وصابئة وزرادشتية مزدهرة فكرياً واقتصادياً لقرون داخل الحواضر الإسلامية الكبرى مثل بغداد ودمشق والقاهرة، دليل عملي على أن ذلك النظام لم يكن قائماً على الاضطهاد، بل على تنظيم علاقة الغالبية بالأقليات ضمن إطار قانوني واضح المعالم، وبالنظر إلى تطبيقات ذلك الإطار في مجال القضاء والإدارة الذاتية، فقد منح النظام الإسلامي لطوائف أهل الذمة درجة كبيرة من الاستقلالية في إدارة شؤونهم

---

(1) الموسوعة الفقهية الكويتية, وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية, ج7، الكويت, دارالسلاسل, الطبعة الثانية، 1427ه, ص141.

(2) الجلعود، محماس بن عبد الله بن محمد، الموالاة والمعاداة في الشريعة الإسلامية، ج2، دار اليقين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1987م، ص614.

(3) ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي(ت:804)، عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج، ج3، تح: عز الدين هشام بن عبد الكريم البدراني، دار الكتاب، إربد، الطبعة الأولى، 2001م، ص1270.

(4) الطبري، محمد بن جرير(ت:310هـ/923م)، تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك، ج3، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م، ص609؛ ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله(ت:571هـ/1176م), تاريخ مدينة دمشق, ج7, دار الفكر, بيروت, لبنان, الطبعة الأولى, 1997م, ص309.

(5) سورة الممتحنة، الآية 8.

(6) المجلسي، محمد باقر(ت:1110ه/ 1698م)، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ج41، مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1983م، ص57.

الشخصية والدينية[7]، تحت ما يعرف بـــنظام الملل[8]، فكان لكل طائفة رئيسها الروحي والإداري الذي يتولى الفصـــل في المنازعات بين أفراد ملته في أحوالهم الشـــخصـــية من زواج وطلاق وميراث، وفق شرائعهم الخاصة، فالاعتراف بالخصوصية القانونية كان إجراءً بالغ الذكاء والحكمة، إذ أنه ضمن ولاء الأقليات للنظام العام من خلال حمايته لها، وأزاح عن كاهل الدولة عبء الفصـــل في خلافات لا تفقه تفاصيلها، مما حفظ طاقة الدولة وجهازها القضائي للنظر في القضايا العامة والمشتركة، ونتج عن ذلك ازدهار مؤسسات تلك الطوائف، كالمدارس الدينية والمحاكم الكنسية، بل وقيام مؤسسات خيرية واجتماعية تابعة لها[9]، ولم يكن الانفصال القانوني قاطعاً للتواصل الاجتماعي، وإنما كان تنظيماً للاختلاف، إذ ظلت قضايا الجنايات والدماء والمعاملات التجارية الكبرى التي تمس النظام العام والمصالح المشتركة خاضعة للقضاء الإسلامي، ويمتد التحليل ليشمل البعد الاقتصادي إذ ضَمِن النظام الملكية وحرية العمل للجميع، واعُتبرت الجزية مساهمة عادلة مقابل الحماية والخدمات، فيما احتل غير المسلمين مواقع اقتصادية حساسة بفضل مهاراتهم وشبكات علاقاتهم، وهنا يتجلى كيف أن التنظيم القانوني للتنوع لم يقم على التمييز الطبقي الصارم، بل على التخصص الوظيفي الطوعي أحياناً، والإكراه السياسي أحياناً أخرى، لكنه في المحصلة النهائية أنتج تكاملاً اقتصادياً جعل بقاء وازدهار تلك الجماعات مصلحة للإسلام والمسلمين أنفسهم، وبالتالي فقد تميز التاريخ الإسلامي بوجود إطار قانوني ثابت نظّم التنوع الاجتماعي وحافظ على استقراره، وهو ما يفسر استمرارية النسيج الاجتماعي المتنوع في المدن الإسلامية لقرون طويلة[10].

المطلب الثاني: المؤسسات التنظيمية والإدارية

يشكل تحليل البنى المؤسسية في المدن الإسلامية المبكرة مفتاحاً حاسماً لفهم الكيفية التي تحولت بها المبادئ الفكرية والقانونية المجردة إلى واقع اجتماعي ملموس وقابل للاستمرار، حيث أن تلك المؤسسات لم تكن هياكل جامدة بل كانت أدوات للتكيف والتفاعل اليومي مع تعقيدات التنوع، فلم يكن النظام يعتمد على حكم الأفراد أو القرارات الظرفية، بل على شبكة مترابطة من المناصب والهيئات التي قسمت العملية الإدارية وحوّلت المدينة إلى كائن حي تُدار أعضاؤه بتناغم، فمثّلت مؤسسة القضاء حجر الزاوية في ذلك النظام، فمن شروط المدينة كما قال الحكماء: "لا تستوطن إلا بلداً فيه سلطان حاضر وطبيب ماهر ونهر جار وقاضٍ عادل وأسواق قائمة"[11]، فتجاوز دور القاضي مجرد الفصل في الخصومات ليكون حارساً للعدالة الاجتماعية وضامناً لتطبيق شروط الذمة والعقود، فعلى سبيل المثال ترك المسلمون النصارى يفصلون في أقضيتهم وفقا للقانون القوطي القديم بالأندلس، باستثناء القضايا التي كانت تقع بين المسلمين والنصارى، فقد كانت ترفع إلى القضاء الإسلامي، ويحكم فيها وفق شريعة الإسلام، وكذلك الشأن بالنسبة لليهود[12]، ولم يكن القضاء منفصلاً عن مؤسسة "الحسبة"[13]، التي اضطلع "المحتسب" من خلالها بدور

---

(7) عبدالمطلب، اسماعيل رفعت فوزي، حرية المعتقد في الإسلام وأثرها في تحقيق السلام في المجتمع الإسلامي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد21، العدد1، 2013م، ص310.

(8) نظام الملل: نظام إداري وقانوني كان مستخدماً في الدولة العثمانية لإدارة السكان غير المسلمين. ينظر: الشلبي، جمال، مشروعية السلطة وتطور المؤسسات في النظام السياسي العماني، دار ورد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009م، ص73.

(9) الشناوي، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج4، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، الطبعة الأولى، 1980م، ص65.

(10) العاصي، أمل شفيق محمد، مباني الأوقاف الإسلامية وأثرها في استدامة الأنسجة الحضرية للمدن التاريخية حالة دراسية البلدة القديمة من مدينة نابلس، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010م، ص40.

(11) بن سخري، نادية؛ طيار، ميمة، الأثر الاقتصادي في تخطيط المدن الإسلامية الأولى البصرة والكوفة نموذجاً (القرنين 1ه-3ه/7م-9م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قالما، الجزائر، 2024م، ص38.

(12) الخاطب، أحمد، الأندلس التسامح والتعايش الديني في خدمة السلم المجتمعي مقاربة تاريخية، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد4، العدد4، 2024م، ص21.

(13) الحسبة: نظام وضعه عمر بن الخطاب، ويختص بالنظر فيما يتعلق بالنظام العام من أمور تقتضي الفصل فيها على وجه السرعة، كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمحافظة على الآداب العامة، والإشراف على نظام السوق، واستيفاء الديون ومراقبة المكاييل والموازين تجنبا للتطفيف، ومعاقبة العابثين. ينظر: الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود(ت:

الرقيب الاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي على الفضاء العام، فتحليل مهام المحتسب يكشف عن آليات دقيقة لإدارة التعايش اليومي؛ فهو الذي يراقب الموازين والمكاييل في الأسواق لضمان عدم الغش، وينظر في شكاوى المستهلكين من أي دين، ويفرض عقوبات على من يغش في البضاعة[14]، فهو بذلك يحمي المستهلك المسيحي من تاجر مسلم متجاوز كما يحمي المستهلك المسلم من صانع يهودي مقصر، ناشراً ثقافة المساواة أمام ضوابط الجودة، وفي الوقت نفسه، كان المحتسب يمنع إظهار شعائر غير المسلمين بشكل يخدش الحياء العام أو يستفز المشاعر وفقاً للتفسيرات السائدة للشروط العمرانية، ويمنع بيع الخمر في أحياء المسلمين، ويشرف على نظافة الطرقات والحمامات العامة[15]، وهذا الدور المزدوج بين الرقابة على الجودة والأخلاقيات العامة يوضح كيف عملت الحسبة كأداة لتنظيم التفاعل ووضع حدود للحرية الفردية أو الجماعية في سبيل الصالح العام، مما ضمن سلاسة الحياة اليومية مع الحفاظ على الهوية الإسلامية الغالبة للمدينة، وكان للجهاز الإداري المعروف بالدواوين دور محوري في التنظيم المالي والتسجيلي، إذ احتفظ ديوان الجند بسجلات الجنود المسلمين ورواتبهم، بينما اهتم ديوان الخراج بجباية الضرائب من الأراضي المفتوحة والتي كان يعمل عليها غالباً فلاحون من غير المسلمين[16]، وكان ديوان بيت المال يشرف على الصرف من عوائد الجزية والخراج على المصالح العامة التي يستفيد منها الجميع مثل بناء الأسوار وإصلاح الطرق وحفر القنوات، فيُظهر التقسيم الديواني كيف أن التنوع الاقتصادي والاجتماعي انعكس على هيكلة الدولة ذاتها، مما سمح بإدارة متخصصة للمجموعات المختلفة مع الحفاظ على وحدة الخزينة العامة، ولعل من أكثر المؤسسات ارتباطاً بإدارة التنوع هي المؤسسات الاقتصادية والحرفية، وتحديداً النظام الحرفي أو ما يشبه الطوائف المهنية، فالسوق الإسلامي لم يكن فضاءً عشوائياً، بل كان منظماً وفق حرف متخصصة، وغالباً ما كانت بعض الحرف ترتبط بجماعات دينية أو إثنية معينة بسبب المهارات المتوارثة أو شبكات العلاقات. ففي بغداد العباسية، على سبيل المثال، ارتبطت مهنة الصيرفة والتجارة الدولية باليهود والمسيحيين النساطرة نظراً لاتصالاتهم مع العالم المسيحي واليهودي في الخارج[17]، بينما سيطر المسلمون في الغالب على الوظائف الإدارية والعسكرية والقضائية، وفي مصر، ارتبطت بعض حرف الصباغة والدباغة بأقباط مصر، وهذا التوزيع المهني لم يكن مفروضاً بقانون صريح في أغلب الأحيان، بل نتج عن عوامل اجتماعية واقتصادية معقدة، لكنه أدى إلى خلق نوع من التكامل الوظيفي القسري، حيث أصبح ازدهار الاقتصاد الحضري معتمداً على تعاون وتخصص جميع المكونات، ولا يمكن إغفال دور المؤسسات العلمية والتعليمية، وإن كانت بدرجة أقل رسمية في العصور المبكرة، في خلق قنوات للتواصل المعرفي، فبيت الحكمة[18] في بغداد، على سبيل المثال، استعان بمترجمين من المسيحيين النساطرة واليهود لنقل علوم الإغريق والفارسية كأسرة بختيشوع[19]،

٣٣٣هـ)، تفسير الماتريدي، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص51؛ الماوردي، علي بن محمد(ت: 450ه/1058م)، الأحكام السلطانية، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006م، ص349.

(14) الشيزري، عبدالرحمن بن نصر(ت:590ه)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تح: محمد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1946م، ص23.

(15) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت:808ه/1406م)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج1، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1979م، ص281.

(16) الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت: ٨١٦هـ)، التعريفات، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ، ص98؛ النيجيري، عبدالله أبوبكر أحمد، مفهوم الخراج في الفه الإسلامي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد23، 2021م، ص842-845.

(17) علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج14، دار الساقي، بيروت، الطبعة الرابعة، 2001م، ص107.

(18) بيت الحكمة: أعظم مؤسسة علمية في العصر الذهبي للحضارة الإسلامية، أسسه هارون الرشيد وازدهر في عهد ابنه المأمون، الذي عمل على نقل علوم الأمم السابقة وترجمتها إلى العربية وتطويرها في مجالات الفلك والرياضيات والطب والكيمياء. ينظر: ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم، المعارف، ج1، تح: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1992م، ص33.

(19) أسرة بختيشوع: أسرة سريانية نسطورية شهيرة برزت في مجال الطب والترجمة منذ القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي)، خدم أفرادها كأطباء للخلفاء العباسيين، واشتهروا بمهاراتهم الطبية وإسهاماتهم في نقل المعارف العلمية من اليونانية والسريانية إلى العربية، قدمت الأسرة إنتاجاً غنياً يشمل المؤلفات الطبية العلمية، مما جعلها واحدة من أبرز

العدد3 No 3
2026 ايار May2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

مما جعل من المؤسسة العلمية فضاءً للتعاون الفكري بين أتباع الديانات، فخلق ذلك التعاون في حقل المعرفة لغة مشتركة فوق الدينية بين النخب المثقفة، وساهم في صياغة ثقافة حضارية إسلامية جامعة استوعبت إسهامات الجميع، وبذلك شكّلت تلك المنظومة المؤسسية المتكاملة نسيجاً حيوياً حوَّل التنوع المجتمعي إلى مصدر غنى حضاري، وأرسى نموذجاً فريداً لإدارة التعددية يحقق الاستقرار دون إلغاء الخصوصيات.

المبحث الثاني: التجليات العمرانية والاجتماعية لإدارة التنوع

المطلب الأول: التخطيط العمراني وتوزيع الحارات

يكشف العمران الإسلامي المبكر عن فلسفة عميقة في إدارة التنوع، حيث نمت المدن عضوياً مشكّلةً أحياءً (حارات) كوحدات اجتماعية توفق بين الانتماءات الفرعية والهوية الجامعة، عبر تفاعل التخطيط الأول مع الاستجابات المجتمعية، فعند تأسيس المدن العسكرية الأولى مثل الكوفة[20] والبصرة[21]، وزعت القبائل العربية المختلفة في أحياء (خطط) منفصلة حسب انتمائها القبلي، ليس بهدف عزل تلك القبائل عن بعضها، بل لتنظيمها ضمن إطار الجيش وتجنب النزاعات اليومية بينها، مع الحفاظ على نسقها الاجتماعي الداخلي الذي يرتكز على العصبية القبلية[22]، وهنا نجد أن التنظيم العمراني المبكر اعترف بالواقع الاجتماعي السائد (القبيلة) ونظمه بدلاً من محاولة تفكيكه قسراً، مما سهل عملية الاستقرار والتكيف، ومع توسع المدينة ودخول عناصر جديدة من الموالي (المسلمين غير العرب) وأهل الذمة، اتسع نموذج الحارات ليشمل تلك المجموعات[23]، ففي بغداد العباسية، التي بُنيت تخطيطاً دائرياً[24]، لم يمنع التصميم المركزي من تشكل أحياء (قطائع-محلات) ذات طابع خاص خارج السور الدائري، حيث استقرت جماعات مثل البرامكة في حي خاص بهم، كما تشكلت أحياء للرق والنصارى وغيرهم[25]، وهذا التحول من التخطيط العسكري القبلي إلى النموذج الحضاري التعددي يوضح مرونة النظام العمراني الإسلامية وقدرته على استيعاب موجات التنوع المتلاحقة، وبتحليل وظيفة تلك الحارات أو القطائع يتبين أنها لم تكن معازل مغلقة، بل كانت وحدات شبه متماسكة داخلياً، تتيح لأفراد الجماعة الواحدة العيش في كنف

العائلات الطبية في التاريخ الإسلامي. ينظر: قزانجي، فؤاد، أصول الثقافة السريانية في بلاد الرافدين، دار دجلة للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2010م، ص117-120.

(20) الكوفة: مدينة على الفرات، هواؤها صحيح وماؤها عذب، وهي مدينة العراق الكبرى، وقبة الإسلام، ودار هجرة المسلمين، وهي خطط لقبائل العرب، مصرها سعد بن أبي وقاص في خلافة ابن الخطاب وهي أول مدينة اختطها المسلمون بعد البصرة. ينظر: إسحاق بن الحسين المنجم (ت: ق٤هـ)، آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ص38؛ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب(ت:292هـ/905م)، البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،1422ه، ص16.

(21) البصرة: هي المدينة المشهورة التي بناها المسلمون، وقد مصرت البصرة قبل الكوفة بسنة ونصف، وهي مدينة قرب البحر كثيرة النخيل والأشجار. ينظر: القزويني، زكريا بن محمد بن محمود(ت:682ه/1283م)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1960م، ص309.

(22) عطوان، حسين، الشعر في خراسان من الفتح إلى نهاية العصر الأموي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، 1989م، ص29.

(23) عبدالله، أعياد عبد الرضا؛ كاظم، عبدالستار عبود، مدينة الكوفة دراسة جغرافية تحليلية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد59، 2020م، ص179-191.

(24) ديورَانت، ويليام جيمس(ت:1981م)، قصة الحضارة، ج13، تر: زكي نجيب محمود، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 2002م، ص161.

(25) الكرخي، أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري (ت:٣٤٦هـ)، المسالك والممالك، ج1، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004م، ص58.

العدد3 No 3
2026 ايار May2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

أشباههم[26]، مما يوفر شعورًا بالأمان الثقافي والديني ويحمي خصوصياتهم، فحي اليهود في الفسطاط[27] أو حي النصارى في دمشق لم يكونا مجرد تجمعات سكنية، بل كانا فضاءً حيوياً يحتوي على مؤسسات الجماعة الداخلية من كنيسة ومدرسة دينية ومحكمة خاصة وأسواق حرفية ملاصقة، فخلق ذلك التشكيل العضوي مستوى أول من الولاء والهوية، يقوم على القرابة أو الدين أو الحرفة، لكن الجدير بالملاحظة أن تلك الحارات لم تكن معزولة عن بعضها بأسوار أو حواجز مادية، وإنما كانت متصلة بشبكة من الطرق والأزقة المتشعبة التي تفضي في النهاية إلى الأماكن العامة المشتركة، ويتجلى تعقيد هذا النموذج عند النظر إلى حالات المدن التي نمت بشكل طبيعي دون تخطيط مسبق، كدمشق وحلب[28]، فهنا، كان توزيع الحارات أكثر عفوية، لكنه انتهى إلى نتائج مشابهة، وبالتالي شكّلت العوامل الاقتصادية والمهنية هويات الأحياء التاريخية متقاطعة مع الانتماءات الدينية والإثنية، مما خلق هويات مركبة منعت التقسيم الطائفي الصارم، فأسهمت سيولة حدود الأحياء وتداخل نشاطات سكانها في تفكيك الحواجز الاجتماعية على المدى الطويل، محوّلة المدينة إلى نسيج عضوي مترابط، حيث كان التخطيط العمراني إطاراً نشطاً يساهم في تشكيل الواقع الاجتماعي ويوازن بين خصوصية الجماعات وتفاعلها المستمر.

المطلب الثاني: التفاعل الاجتماعي والنسيج المجتمعي

يكشف تحليل التفاعل اليومي بين مكونات المدينة الإسلامية المبكرة عن فعالية أطرها التخطيطية والمؤسسية في تحويل التنوع من واقع ديموغرافي إلى رأس مال اجتماعي غني، يتجاوز التعايش السلبي نحو تكامل وظيفي وإثراء مشترك، وكانت السوق بوصفها القلب الاقتصادي النابض للمدينة، الفضاء الأكثر حيوية في نسج تلك العلاقات الاجتماعية، حيث تجاوزت وظيفتها التجارية المحضة لتصبح مسرحاً للتفاعل الاجتماعي والثقافي، ففي أسواق بغداد أو دمشق أو القيروان[29]، كان البائع المسلم يقدم بضاعته بجوار التاجر المسيحي أو اليهودي، ويتنافسان على أساس الجودة والسعر لا على أساس الانتماء الديني، تحت عين المحتسب الرقابية التي تضمن العدالة، وكانت بعض الحرف تميل للارتباط بجماعات معينة، كارتباط الصياغة والدباغة بأقباط مصر في بعض الفترات، أو ارتباط التجارة البحرية والصرافة ببعض الطوائف اليهودية كمؤمن الطاق[30] الذي كان صيرفياً في أسواق الكوفة، فخلقت شبكات العمل والتجارة المتشابكة في المدينة الإسلامية علاقات تبعية اقتصادية ومصالح مشتركة بين الجماعات المختلفة، إذ تحول الاقتصاد إلى لغة عالمية تخترق الحواجز الدينية والثقافية وتُبنى على الثقة المالية والمهنية، وإلى جانب السوق، شكلت الحمامات العامة والمقاهي والديوانيات لاحقاً فضاءات محايدة للاختلاط والاسترخاء والنقاش، فالحمام كان مؤسسة اجتماعية بامتياز، يلتقي فيها الناس من مختلف الخلفيات في حالة من المساواة الجسدية والاسترخاء، ويتحادثون في شؤون الحياة اليومية والسياسة والأدب، وكانت بعض

---

[26] حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة السابعة، 1964م، ص374-375.

[27] الفسطاط: بيت يتخذ من الشعر ويطلق على المدينة العتيقة التي بناها عمرو بن العاص، في موضع فسطاطه، وتعرف بمصر القديمة. ينظر: ابن البراذعي، خلف بن أبي القاسم محمد(ت:372)، التهذيب في اختصار المدونة، ج1، تح: محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الطبعة الأولى، 2002م، ص210.

[28] حلب: بالتحريك، مدينة عظيمة واسعة تقع في بلاد الشام، ويقع مسجد جامعها داخل المدينة. ينظر: البكري، عبد الله بن عبد العزيز (ت:٤٨٧هـ)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ج2، تحقيق: مصطفى السقا، دار عالم الكتب، بيروت، 2009م، ص464.

[29] القيروان: مدينة اختطها عقبة بن نافع الفهري سنة ستين في خلافة معاوية، وعليها سور من لبن وطين، وفيها أخلاط من قريش ومن سائر بطون العرب من مضر وربيعة وقحطان وبها أصناف من العجم من أهل خراسان ومن كان وردها مع عمال بني هاشم من الجند وبها عجم من عجم البلد البربر والروم وأشباه ذلك. ينظر: اليعقوبي، البلدان، ص186-187.

[30] مؤمن الطاق: محمد بن علي بن النعمان بن أبي طريفة، فقيه مناظر، كان صيرفيا، له دكان في "طاق المحامل" من أسواق الكوفة، من مصنفاته: افعل، لا تفعل، الاحتجاج، الكلام على الخوارج. ينظر: الكشي، أبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز، رجال الكشي، تح: أحمد الحسيني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، كربلاء، الطبعة الأولى، 1962م، ص122.

الحمامات تخصص أوقاتاً مختلفة للرجال والنساء أو أياماً محددة لأهل الذمة في بعض المدن[31]، ويعكس ذلك التنظيم الزمني نفسه اعترافاً بحق الجميع في استخدام المنشأة مع مراعاة الخصوصيات وعلى ما يبدو أن الحمامات انتشرت بكثرة بدليل ما أورده ابن خلدون بقوله: "أن الحمامات بلغ عددها ببغداد لعهد المأمون خمسة وستين ألف حمام وكانت مشتملة على مدن وأمصار متلاصقة ومتقاربة تجاوز الأربعين ولم تكن مدينة وحدها يجمعها سور واحد لإفراط العمران"[32]، أما المقاهي التي انتشرت في العصر العباسي المتأخر وما بعده، فكانت أندية شعبية للاستماع للحكايات والشعر ومناقشة الأخبار، وجذبت شرائح متنوعة من المجتمع، وكانت الديوانيات الخاصة بكبار التجار والعلماء والأعيان تلعب دوراً مهماً في استضافة جلسات تضم ضيوفاً من خلفيات متعددة، فنجد في مصادر التاريخ ذكر جلسات عند طبيب مسيحي يحضرها علماء مسلمون[33]، أو ندوة أدبية في دار وزير مسلم يشارك فيها شعراء وأدباء من مختلف الملل، فخلقت تلك الفضاءات شبه الخاصة أو العامة ما يمكن تسميته بالثقافة الحضرية المشتركة، وهي مجموعة من القيم والأذواق والعادات التي تطورت في المدينة وتشارك فيها سكانها على اختلاف أصولهم، كأدب المجالس، وطرق الترفيه، وآداب الحديث، وحتى بعض المأكولات التي انتشرت وتفنن في إعدادها طهاة من خلفيات مختلفة، كما أن ظهور أنماط من التأثير والتأثر الفكري والثقافي في ذلك النسيج التفاعلي، حيث انتقلت المعارف والعلوم بين الجماعات عبر قنوات الترجمة والتعليم والممارسة المهنية، فالمترجمون المسيحيون واليهود في بيت الحكمة كانوا الجسر الذي عبرت عليه فلسفة اليونان وعلوم الهند إلى العربية[34]، والأطباء المسيحيون واليهود كانوا يمارسون مهنتهم في البلاط الخلافي وفي المجتمع، ويعالجون المرضى من جميع الأديان، مما يعني أن الثقة في الكفاءة العلمية تجاوزت الانتماء الديني في مجال حيوي مثل الصحة، وبالتالي فقد برز التكامل المجتمعي في المدينة الإسلامية من خلال الممارسات العملية التي تجاوزت الانتماءات الضيقة، كالطب والهندسة المعمارية، حيث كانت الكفاءة المهنية هي المعيار الرئيسي، ورغم حدوث فترات من التوتر، إلا أن تفاعلات الحياة اليومية والمصالح الاقتصادية المشتركة نسجت هوية حضرية مرنة، سمحت بتعايش الجماعات في إطار موحد دون إلغاء خصوصياتها، مما حول المدينة إلى كائن حي متعدد الألوان.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة حول إدارة التنوّع الثقافي في المدن الإسلامية المبكرة: قراءة حضارية في آليات التعايش والتنظيم الاجتماعي، فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

- كشفت الدراسة أن النجاح النسبي في إدارة التنوع لم يكن وليد الصدفة أو محض رد فعل ظرفي، بل نتج عن بناء منهجي متكامل، يجمع بين إطار فكري وقانوني راسخ، وشبكة مؤسسية تفاعلية، وتخطيط عمراني مرن.
- بيّنت الدراسة أن الإطار الفكري والقانوني تمحور حول مفهوم "الذمة" بوصفه عقداً اجتماعياً وسياسياً متبادل المنفعة، يقوم على مبدأ المقايضة بين الولاء والحمائية.
- أظهرت الدراسة أن المؤسسات التنظيمية نجحت في ترجمة تلك المبادئ إلى ممارسات يومية، إذ ضمنت تلك المؤسسات سلاسة التفاعل الاجتماعي والاقتصادي، ووفرت قنوات لحل النزاعات وإدارة الشؤون المشتركة، مما خلق توازناً بين وحدة النظام العام واحترام الخصوصيات.

---

[31] حسين، سيماء عطالله، الحمامات التراثية عبر العصور، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد6، 2018م، ص63.

[32] ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج1، ص427.

[33] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان(ت:748هـ/1348م)، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، ج12، تح: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2003م، ص180.

[34] ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم(ت:٢٧٦هـ)، تأويل مختلف الحديث، المكتب الاسلامي، مؤسسة الإشراق، الطبعة الثانية، 1999م، ص34.

- بيّنت الدراسة أن فلسفة إدارة التنوع انعكست بعمق على التشكيل العمراني، إذ برز نموذج الحارات أو الأحياء كوحدات أساسية، فمثل ذلك النموذج حلاً ذكياً ووظيفياً، ووفر مساحة للتماسك الداخلي والهوية الجزئية للجماعات، دون أن يتحول إلى عزل تام.
- كشفت الدراسة أن الفضاءات العامة والمشتركة أدت دوراً محورياً في نسج العلاقات الاجتماعية اليومية وتشكيل ثقافة حضرية مشتركة.
- أظهر التحليل أن مرونة النظام وقدرته على التكيف كانتا من أسرار ديمومته، فقد تباينت تطبيقات الآليات بين المدن المخططة وتلك التي نمت عضوياً، واستجابت الشروط والممارسات لتغير الظروف السياسية والاقتصادية، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية التي عملت كمرجعية استعاد المجتمع بواسطتها توازنه بعد فترات الأزمات.

التوصيات:

- تشجيع إجراء دراسات مقارنة معمقة بين نماذج إدارة التنوع في المدن الإسلامية المبكرة وتجارب حضارية أخرى كالأندلس، وصقلية، أو مدن الحوض المتوسطي في العصور الوسطى، وكذلك مع النماذج المعاصرة، لتحديد عناصر القوة والاستمرارية والقابلية للتكيف في تلك الآليات التاريخية وفهمها في إطار أوسع.
- الاستفادة من المنظور الحضاري الشامل في تصميم السياسات الحضرية والاجتماعية المعاصرة، من خلال الاهتمام المتزامن بالأبعاد الثلاثة التي برزت في الدراسة: البُعد الفكري والقيمي، والبُعد المؤسسي، والبُعد العمراني.
- إعادة النظر في مفهوم الفضاء العام في المدن الحديثة متعددة الثقافات، مستلهمين دور المؤسسات المجتمعية التاريخية كالأسواق والحمامات والمقاهي.
- تعزيز دور الوسيط الاجتماعي والمؤسسات الوسيطة في المجتمعات التعددية، مماثلة لدور نقباء الحرف، أو شيوخ الطوائف، أو المحتسب، التي تعمل كحلقة وصل بين السلطة والمجموعات المختلفة، وتسهم في إدارة النزاعات الداخلية البسيطة وإيصال المطالب، مما يحافظ على تماسك النسيج الاجتماعي.
- توظيف التراث الحضاري الإسلامي في مجال إدارة التنوع في الخطاب التربوي والإعلامي، من خلال تقديم نماذج تاريخية واقعية وتحليلية تُظهر قدرة التراث على إنتاج آليات عملية للتعايش.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. الخاطب، أحمد، الأندلس التسامح والتعايش الديني في خدمة السلم المجتمعي مقاربة تاريخية، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد4، العدد4، 2024م.
٢. الشيزري، عبدالرحمن بن نصر(ت:590ه)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تح: محمد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1946م.
٣. بن سخري، نادية؛ طيار، ميمة، الأثر الاقتصادي في تخطيط المدن الإسلامية الأولى البصرة والكوفة نموذجاً (القرنين 1ه-3ه/7م-9م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قالما، الجزائر، 2024م.
٤. ابن البراذعي، خلف بن أبي القاسم محمد(ت:372)، التهذيب في اختصار المدونة، تح: محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الطبعة الأولى، 2002م.
٥. ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي(ت:804)، عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج، تح: عز الدين هشام بن عبد الكريم البدراني، دار الكتاب، إربد، الطبعة الأولى، 2001م.

٦. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت:808ه/1406م)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1979م.
٧. ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله(ت:571هـ/1176م)، تاريخ مدينة دمشق، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997م.
٨. ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم(ت:276)، المعارف، تح: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1992م.
٩. ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم(ت:٢٧٦هـ)، تأويل مختلف الحديث، المكتب الاسلامي، مؤسسة الإشراق، الطبعة الثانية، 1999م.
١٠. إسحاق بن الحسين المنجم (ت: ق٤هـ)، آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
١١. البكري، عبد الله بن عبد العزيز (ت:٤٨٧هـ)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق: مصطفى السقا، دار عالم الكتب، بيروت، 2009م.
١٢. الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت: ٨١٦هـ)، التعريفات، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ.
١٣. الجلعود، محماس بن عبد الله بن محمد، الموالاة والمعاداة في الشريعة الإسلامية، دار اليقين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1987م.
١٤. حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة السابعة، 1964م.
١٥. حسين، سيماء عطالله، الحمامات التراثية عبر العصور، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد6، 2018م.
١٦. ديورَانت، ويليام جيمس(ت:1981م)، قصة الحضارة، تر: زكي نجيب محمود، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 2002م.
١٧. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان(ت:748هـ/1348م)، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تح: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2003م.
١٨. الشلبي، جمال، مشروعية السلطة وتطور المؤسسات في النظام السياسي العماني، دار ورد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009م.
١٩. الشناوي، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، الطبعة الأولى، 1980م.
٢٠. الطبري، محمد بن جرير(ت:310هـ/923م)، تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م.
٢١. العاصي، أمل شفيق محمد، مباني الأوقاف الإسلامية وأثرها في استدامة الأنسجة الحضرية للمدن التاريخية حالة دراسية البلدة القديمة من مدينة نابلس، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010م.
٢٢. عبدالله، أعياد عبد الرضا؛ كاظم، عبدالستار عبود، مدينة الكوفة دراسة جغرافية تحليلية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد59، 2020م.
٢٣. عبدالمطلب، اسماعيل رفعت فوزي، حرية المعتقد في الإسلام وأثرها في تحقيق السلام في المجتمع الإسلامي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد21، العدد1، 2013م.
٢٤. عطوان، حسين، الشعر في خراسان من الفتح إلى نهاية العصر الأموي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، 1989م.
٢٥. علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقي، بيروت، الطبعة الرابعة، 2001م.

٢٦. قزانجي، فؤاد، أصـــول الثقافة الســريانية في بلاد الرافدين، دار دجلة للطباعة والنشـــر، عمان، الطبعة الأولى، 2010م.
٢٧. القزويني، زكريا بن محمد بن محمود(ت:682ه/1283م)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صـادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1960م.
٢٨. الكرخي، أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري (ت:٣٤٦هـــ)، المسالك والممالك، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004م.
٢٩. الكشـي، أبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز، رجال الكشـي، تح: أحمد الحسـيني، مؤسـسـة الأعلمي للمطبوعات، كربلاء، الطبعة الأولى، 1962م.
٣٠. الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود(ت: ٣٣٣هـــــ)، تفســير الماتريدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
٣١. الماوردي، علي بن محمد(ت: 450ه/1058م)، الأحكام السـلطانية، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006م.
٣٢. المجلســي، محمد باقر(ت:1110ه/ 1698م)، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1983م.
٣٣. الموسـوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشـئون الإسـلامية، الكويت، دارالسـلاسـل، الطبعة الثانية، 1427ه.
٣٤. النيجيري، عبدالله أبوبكر أحمد، مفهوم الخراج في الفه الإســـلامي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد23، 2021م.
٣٥. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب(ت:292هـ/905م)، البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،1422ه.